مركز الدراسات
المتوسطية و الدولية
Centre of Mediterranean
and International Studies

الأمن الغذائي العربي : الإدارة بالمبادرة *

أ.د. عبد المنعم المشاط و د. سلوى ثابت

كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة المستقبل، مصر

تقديم

على الرغم من أنه يفترض، طبقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة، أن يتم القضاء عل الجوع نهائيًا (United Nations, 2015)، إلا أن هناك ما يربو على 821 مليون يعانون من سوء التغذية، وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصل إلى ما يربو على 2 مليار نسمة بحلول عام 2050 (World Bank, 2017)، وفوق ذلك فإن 10% على الأقل من سكان العالم يعانون من غياب الأمن الغذائي المستعصي، نصفهم على الأقل في أفريقيا، ويرتبط غياب الأمن الغذائي بمتغيرات عديدة أهمها عدم وجود المياه الكافية سواء كانت مياه جارية أو مياه جوفية أو مياه أنهار، كما يرتبط نقص الغذاء أيضًا بضآلة المساحات المنزرعة من المساحات القابلة للزراعة بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة.

وقد برز مفهوم الأمن الغذائي إلى النقاشات الدولية بجهود عدد قليل من المفكرين والمؤسسات الدولية ثم لقي استحسانًا من الحكومات خصوصًا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ففي دراسته عن الأمن القومي حدد المشاط له أبعادًا ثلاثة : القدرة العسكرية، ومفهوم التوازن Tranquility، ومفهوم الرفاهة Wellbeing، ويقصد بالبعد الأخير إشباع الحاجات الأساسية وعلى رأسها الغذاء كأساس جوهري للإحساس بالأمن، وكان ذلك مصداقًا لقول الله سبحانه وتعالى "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ"، ثم أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية عام 1994 تقريرها حول التنمية البشرية، وخصصت الفصل الثاني منه للأمن الإنساني، وحددت سبعة أبعاد للأمن هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي (UNDP, 1994)، ومنذ تلك اللحظة صار الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني، فضلا عن أنّ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تصدر تقريرًا سنويًا حول "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم"، ويعود كل ذلك إلى أن المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 تنص على حق كل مواطن في مستوى لائق من الصحة والرفاهة له ولأسرته بما في ذلك الغذاء والكساء والسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية اللازمة والحق في الضمان الاجتماعي عند البطالة أو المرض أو العجز أو الشيخوخة أو فقدان الإعاشة لظروف خارجة عن إرادته (Universal Declaration of Human Rights, 1984).

ومع ذلك فإن شعوبًا عديدة تعاني من القصور في الغذاء إلى حد يهددها بسوء التغذية بما ينعكس على الأطفال والنساء وهو ما يشكل حلقة خبيثة تطوق معظم دول العالم الثالث خصوصًا تلك الدول التي

* الورقة المقدّمة بأشغال الندوة الدوليّة السابعة للمركز «Sud. Sec. Med»، أيّام 6 و7 ديسمبر 2018 بتونس، حول الأمن الغذائي والنظام العام الصحّي بمنطقة المتوسّط.

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 1 07/02/19 12:54

تعاني من الجفاف وندرة المياه، ولعله من الملائم أن نذكر مبكرًا أن أحد المشكلات الرئيسية في هذا الشأن تكمن في سوء إدارة المواد اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي.

شكل رقم 1 : أبعاد الأمن القومي (د. المشاط 1985)

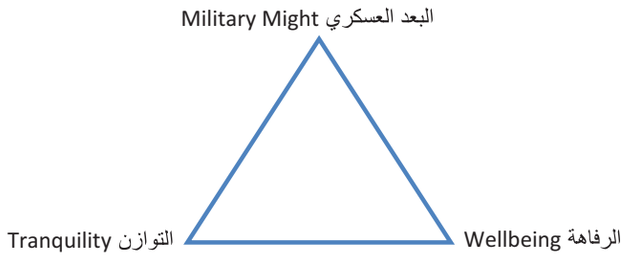

الأسئلة البحثية

يثير موضوع الأمن الغذائي وما يرتبط به من متغيرات وأبعاد أسئلة بحثية متنوعة يمكن طرح أهمها كما يلي :

1. ما هي طبيعة العلاقة بين الأمن الغذائي وبين الاكتفاء الذاتي، وما إذا كان يعتبر الأخير بعدًا رئيسيًا للأول، وهل يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي دون تحقيق الاكتفاء الذاتي في عالم يتسم بالعولمة والاعتماد المتبادل ؟
2. كيف يمكن تحليل العلاقة بين غياب الأمن الغذائي وندرة المياه بكافة أشكالها ومظاهرها وما إذا كان الصراع على المياه يقود إلى الصراع على الغذاء ؟ وهل تلعب الطاقة أي دور في هذا المجال ؟
3. هل هناك علاقة بين الجوع والمعاناة الحادة من عدم وفرة الغذاء من ناحية وأمراض سوء التغذية ونقص العناصر الغذائية من ناحية أخرى ؟
4. ما هو تأثير هجرة السكان الزراعيين من الريف إلى المدينة على إنتاجية الأرض الزراعية والمساحة المنزرعة كنسبة من الأراضي الصالحة للزراعة، وما علاقة كل ذلك بالضعف في إنتاج الغذاء ؟
5. ما هي التباينات أو الاختلافات بين سياسات الدول المتقدمة المنتجة للمواد الغذائية من ناحية، والدول التي تعاني من ندرة الغذاء من ناحية أخرى، وما هو تأثير ودور نمط إدارة الإنتاج الزراعي والمياه والطاقة على مدى وفرة الغذاء ؟
6. كيف يمكن لدول الجنوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتي تتركز فيها النسبة الأعلى من الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الغذاء أن تقوم بالإدارة الرشيدة والفاعلة لما لديها من أراضي زراعية ومصادر مياه من أجل تعظيم إمكانياتها لسد الفجوة المتزايدة بين الطلب على الغذاء والعرض المتوافر منه ؟
7. هل يمكن أن تتجه الدول العربية إلى إدارة فاعلة ورشيدة لمصادر إنتاج الغذاء في المنطقة العربية سواء تلك المتعلقة بالمساحة المنزرعة أو بالمياه الضرورية أو الإتاحة أوالمساحة اللازمة على المستوى القومي فيما يطلق عليها التكامل الاقتصادي العربي، وهل يمكن أن تتحول مقولة أن السودان يعد سلة الغذاء العالمي إلى سياسة عملية Policy ؟

فرضية الدراسة

ينتمي موضوع الدراسة إلى الموضوعات البينية المعقدة، ومن ثم يصير من الصعب وضع أكثر من فرضية في محاولة لدراستها وفحصها وتمحيصها والوصول إلى نتائج يعتد بها فيما يتصل بتكريس الأمن الغذائي في الوطن العربي وزيادة نصيب المواطن العربي من الغذاء، وسنحاول في هذه الدراسة اختبار الفرضية التالية :

يعتمد تحقيق الأمن الغذائي العربي، في جزء كبير منه، على الإدارة الفاعلة والرشيدة للموارد العربية اللازمة لإنتاج وتوزيع الغذاء من خلال مانطلق عليه مفهوم **الإدارة بالمبادرة**.

مؤدى ذلك أن الوصول إلى أي درجة من درجات الاكتفاء الذاتي العربي في الغذاء بما يحقق درجة أعلى من الأمن الغذائي العربي يستلزم بداءةً المبادرة بفكر إداري قومي لا يتسم فقط بالفاعلية والرشادة، ولكن أيضًا بالمخاطرة والإبداع والقدرة على التنبؤ، على أن تضع في الاعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي العربي يمثل غاية قومية للانفلات من أسورة التبعية للدول الكبرى ، ويسهم بصورة جلية في تحقيق الأمن القومي العربي.

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 2 07/02/19 12:54

منهجية الدراسة

يتطلب تناول الفرضية السابقة الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن حيث يقوم الباحثان بالنظر في الأدبيات المتعلقة بالأمن الغذائي بصورة عامة والأمن الغذائي العربي بصورة خاصة بما في ذلك البيانات الصادرة عن المؤسسات العربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية والمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ويحاول الباحثان كذلك المقارنة بين أوضاع الغذاء والمياه في الوطن العربي ومثيلاتها في الخارج.

صعوبات الدراسة

هناك صعوبات جمة تلف الدراسات البينية بصورة عامة، والدراسات منها التي تخص الدول النامية، وبصفة أخص الدول العربية، حيث أن هناك ندرة في البيانات ؛ ومن ثمّة ينبغي على الباحث أن يبحث عن مصادر متنوعة للمعلومات مع أهمية التدقيق ليس فقط في مصادر المعلومات وإنما أيضًا في مدى دقتها ؛ يضاف إلى ذلك أن الانتقال في التحليل من المستوى القطري إلى المستوى القومي/ العربي قد يفهمه البعض على أنه يقع ضمن الغائيات، وهذا قد يكون صحيحًا أحيانًا، ومع ذلك فإنه لا مناص من التفكير إقليميًا في حالة الرغبة الجادة للحصول على أمن غذائي يعتد به في الوطن العربي.

تقسيم الدراسة

يدور التحليل والبحث في الأمن الغذائي العربي ومشاكله وتحدياته حول عدة متغيرات كما يلي :

1. الإطار العام للأمن الغذائي
2. قضايا الأمن الغذائي العربي
3. الإدارة بالمبادرة: فرص الأمن الغذائي في الوطن العربي

أولاً : الإطار العام للأمن الغذائي

نتناول في الإطار العام للأمن الغذائي موضوعين يتعلق أولهما بتعريف الأمن الغذائي وما يرتبط به من مفاهيم، ويتعلق الثاني بالأبعاد الدولية والأقليمية للأمن الغذائي.

1. الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

يعد توفير الغذاء للمواطنين أهم المشكلات التي تواجه النظام الدولي مجتمعًا وتواجه الدول منفرده، فقد تصدر القضاء على الجوع والفقر المدقع كلاً من الأهداف الألفية للأمم المتحده[1] (United Nations, 2015) وكذلك أهداف التنمية المستدامة (United Nations, 2015)، ولا تتوقف قضية الأمن الغذائي فقط على توفير الغذاء ولكنها تمتد كذلك إلى توزيعه ومدى إتاحته ومستوى جودته وما إذا كان يؤدي إلى مستوى أعلى من التغذية أم لا، وقد تباينت تعريفات الأمن الغذائي بتباين النظرة إليه فالبعض يرى أنه يعني قدرة الإنسان المادية والاقتصادية على الحصول على الغذاء الأساسي ولا يعني ذلك وفرة الغذاء ولكن حق الحصول عليه إما بزراعته بأنفسهم أو بشرائه أو الحصول عليه من الموارد العامة للدولة (UNDP, 1994)، ويرى آخرون أن الأمن الغذائي يعني توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة (FAO, 2018)، ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على إمكانياتها ومواردها في إنتاج احتياجاتها الغذائية بنفسها، ويعني ذلك أن تنتج الدولة أكبر مما تستهلك وبذلك تستطيع أن تزيد من صادراتها إلى الخارج، ولذلك فقد قدم البنك الدولي مفهومًا مختلفًا للأمن الغذائي والذي يعني حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على الحصول عليه، من ثم يقوم الأمن الغذائي، طبقًا لتعريف البنك الدولي على مبادئ ثلاثة هي ؛ وفرة الغذاء، واستقراره، وإتاحته للمواطنين.

ويشتبك الأمن الغذائي مع بعض المفاهيم، نذكر منها :

أ. **إنعدام الأمن الغذائي** وهو يعني أن الطلب على الغذاء أكبر من المعروض منه مما يترتب عليه سوء التغذية، وهكذا فإنّه طبقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، يوجد حوالي 821

[1] تصدر القضاء على الجوع والفقر المدقع الأهداف الألفية الثمانية التي صدقت عليها الأمم المتحدة، كما يقع هدفا القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع على قمة الأهداف السبعة عشر لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 3 07/02/19 12:54

مليون نسمة يعانون من إنعدام الأمن الغذائي ومن ثم سوء التغذية، كما يوجد أكثر من 12.9% من السكان في العالم الثالث يعانون من سوء التغذية (FAO, 2018)، وقد ترتب على ذلك أن 45% من موتى الأطفال تحت سن خمس سنوات (3,1 مليون طفل سنويًا) يعود إلى سوء التغذية، وفي هذا الإطار فإن البنك الدولي يستخدم مصطلحًا قريبًا من مفهوم اللا أمن الغذائي المزمن واللا أمن الغذائي العابر، ويقصد بالأول عدم كفاية الغذاء بشكل دائم بسبب عدم وجود الغذاء الكافي أصلاً، ويقصد بالثاني عدم قدرة الأسر بصورة مؤقتة على الحصول على الغذاء المناسب (FAO, 2018)، وعلى المستوى الدولي توجد 37 دولة تعاني من اللا أمن الغذائي منهم 28 دولة في أفريقيا.

جدول رقم 1 : عدد السكان في العالم الذين يعانون من سوء التغذية عام 2017

عدد السكان في العالم الذين يعانون من سوء التغذية عام 2017	بالمليون
العالم	820.8
أفريقيا	256.5
آسيا	515.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	39.3
أوسيانا	2.8
أمريكا الشمالية وأوربا	17.6

المصدر : FAO, 2018

جدول رقم 2 : عدد السكان الذين يعانون من اللا أمن الغذائي عام 2017

عدد السكان الذين يعانون من اللا أمن الغذائي عام 2017	بالمليون
العالم	769.4
أفريقيا	374.9
آسيا	311.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	*67.4
أوسيانا	-
أمريكا الشمالية وأوربا	15.2

*تقديرية المصدر : FAO, 2018

ب. الجوع

يعاني 1 من كل 9 من الجوع، معظمهم من العالم الثالث، حيث يعاني 12،9% من سوء التغذية. وإذا نظرنا إلي بعض الإحصائيات نجد أن أزمة الجوع في العالم هي أزمة مفجعة حيث يعاني ما يقرب من سدس سكان العالم (حوالي مليار) من الجوع، ويموت من الجوع بسبب عدم وجود الغذاء، وليس لسوء التغذية أو من الفقر، ما يقرب من 21 مليون فردًا سنويًا، وتعد آسيا أكثر القارات جوعًا في العالم بمعدل لا يقل عن 50% من إجمالي الجوعى ويصل عدد هؤلاء إلى ما يربو على 450 مليون نسمة بينما تبلغ نسبتهم في أفريقيا 23% من جوعى العالم، وتتفاقم الظاهرة ذاتها في أمريكا اللاتينية، كما يتضح من خريطة الجوع في العالم (جدول رقم 3).

جدول رقم 3 : خريطة الجوع في العالم

المنطقة	عدد الجوعى بالمليون	النسبة
آسيا	450	50
إفريقيا جنوب الصحراء	260	29
أمريكا اللاتينية	146	16
شمال إفريقيا والشرق الأدنى	42	5
أوروبا	*15	2
إجمالي	**913**	

* أكثر من 90% منهم من المهاجرين من الدول الفقيرة

المصدر : محمد السيد أرناؤوط، 2016.

وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة الدولية حملتها لمناهضة الجوع بمسمى "مشروع المليار جائع" في 2010، ويرجع هذا لتزايد أعداد الجوعى عالميًا لوجود فرد جائع بين كل تسعة أفراد عالميًا، وتتضاعف الأعداد لتصل إلى فرد بين كل ثلاثة في بلدان أفريقيا وخاصةً أن أكثر من نصف شعوب إفريقيا يعانون من الفقر (محمد السيد أرناؤوط، 2016 : ص 81)، وعلى الرغم من وجود غذاء كافٍ لكل البشر إلا أن عدد الجوعى في صعود مستمر في الدول النامية، فمن ناحية يتركز إنتاج وتخزين الغذاء وخصوصًا الحبوب في الدول المتقدمة (جدول رقم 4)، كما أن استخدام الأساليب التقليدية في الزراعة والحصاد يزيد من الفاقد ويقلل من إنتاجية

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 4 07/02/19 12:54

الأرض،هذا فضلاً عن أن انتشار الحروب وتأثيرها السلبي على البيئة خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط يحد من إمكانيات توفير الغذاء، ولكي يتحرر العالم من الجوع بحلول عام 2030 طبقًا لأهداف التنمية المستدامة نحتاج إلى استثمارات عالمية تزيد على 267 مليار دولار كل عام (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

جدول رقم 4 : الدول العشر الأوائل في امتلاك مخزونات القمح 2010

الدول	الدول العشر الأوائل في امتلاك مخزونات القمح 2010	
	النسبة المئوية لمخزونات القمح العالمية	النسبة المئوية لواردات القمح العالمية
الصين	31	0.7
الولايات المتحدة	12	2.0
الهند	8	0.2
روسيا	7	0.1
الاتحاد الأوروبي	6	3.5
كندا	3	0.5
مصر	3	8.1
إيران	3	0.4
استراليا	2	0.1
أوكرنيا	2	0.1

المصدر : عبد الكريم صادق وأخرون، 2014

ت. الفجوة الغذائية

تتشكل الفجوة الغذائية من الفارق بين الاحتياجات الغذائية للمواطنين من ناحية (الطلب) والطاقة الانتاجية للمنتاجات الغذائية (العرض) من ناحية أخرى، وتقل، إن لم تختفي في الدول المتقدمة وبصورة خاصة تلك المصدرة للمنتجات الغذائية وبصفة خاصة الحبوب، وتزداد الفجوة في الدول النامية خصوصًا في إفريقيا جنوب الصحراء نظرًا لانخفاض الانتاج الزراعي بسبب ندرة المياه والتعرض للجفاف وانتشار الصراعات العسكرية.

وتبرز الصعوبة المرتبطة بالفجوة الغذائية حينما تتجه الدول التي تتسع فيها إلى الاستيراد من الخارج لخلق توازن نسبي بين الاحتياجات والموارد، وتتم ترجمة تلك الاحتياجات إلى أرقام مالية وعملات أجنبية، وتختلف الفجوة الغذائية عن القيمة الغذائية للمنتج الزراعي حيث تعكس الأولى الفارق بين الإنتاج والاحتياجات بينما تعبر الثانية عن القيمة الغذائية التي توجد بكل منتج زراعي ويحتاجها المستهلك لتمام حصوله على السعرات الحرارية اللازمة لحياة أفضل، وتتسع الفجوة الغذائية في الوطن العربي خاصةً بالنسبة للحبوب، إذ تشكل حوالي 67% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

بناءًا على ما سبق، فإن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن أبعادًا أربعة (الشكل رقم 2).

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 5 07/02/19 12:54

الشكل رقم 2 : أبعاد الأمن الغذائي الأربعة

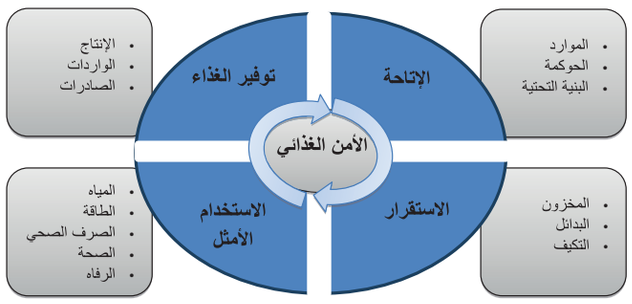

المصدر : FAO، 2014، ص 8.

- **توفير الغذاء** بمعنى إنتاج الكميات الكافية لاحتياجات واستهلاك المواطنين، وإذا لم يتم توفير الغذاء بالقدر الكاف محليًا تقوم الدولة باستيراده وتحمل ما ينطوي على ذلك من شروط ليس فقط مالية وإنما أيضًا سياسية، ويقع ذلك تحت ما يطلق عليه تجارة الحبوب الدولية.
- **الإتاحة** والتي تعني حصول المواطن على حاجته من الغذاء حسب درجة توفرها، ولا شك أن ذلك يتطلب سياسات عامة تضمينية وإدارة رشيدة وفعالة ودرجة عالية من الحوكمة.
- **استقرار الغذاء على مدار العام** دون الاقتصار فقط على موسم الحصاد أو فترة الاستيراد، في حالة الاعتماد على الخارج، فالحاجات الإنسانية للغذاء ليست موسمية ولكنها مستمرة على مدار العام.
- **الاستخدام الأمثل بما في ذلك سلامة الغذاء وجودته** والتزامه بالمواصفات المعتمدة في هذا الشأن وارتباط ذلك بالوعي الصحي والخدمات الطبية ومدى وفرة المياه والطاقة.

يرتبط الأمن الغذائي في أبعاده الأربعة بشبكة معقدة من المتغيرات سواء تعلقت بالأرض القابلة للزراعة أو المستغلة زراعيًا، وبمدى وفرة المياه ودرجة جودتها، ومدى استقرار المناخ أو تغيره، وكذلك عدد السكان، كما ترتبط الإنتاجية بمدى التحول إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة ليس فقط في إنتاج الغذاء ولكن أيضًا في إدارة المنظومة الزراعية بصورة شاملة، ففي الوقت الذي ينشغل فيه العالم بالأمن الغذائي ويصير القضاء على الجوع الهدف الأول لأهداف التنمية المستدامة، نجد زيادة السكان إلى 9.7 مليار نسمة بحلول عالم 2050 (United Nations, 2015)، وهو ما يتطلب زيادة الإنتاج الغذائي بنسبة 70% على الأقل لمواجهة هذه الزيادة، وسيزداد الطلب على الحبوب بمقدار الثلث، وفي الوقت الذي تستهلك فيه الزراعة ما يربو على 70% من إجمالي المياه المتاحة للاستخدام، تعاني 30 بلدًا من ندرة المياه وسوف تزيد أعداد هذه بلدان إلى 50 بلدًا عام 2050 (FAO, 2009)، فإذا أضفنا إلى ذلك أن عددًا كبيرًا من الأنهار- المصدر الرئيسي للري الزراعي- عابر للحدود بما يتضمنه ذلك من صراع على حصص المياه، لتبين لنا مدى صعوبة المشكلات التي تواجه التوسع الزراعي لمواكبة الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الغذاء، يضاف إلى ذلك أن الإنسان لا يستخدم إلا 11% من مساحة اليابسة في الزراعة، ومن الصعب زيادة هذه النسبة إلا باستثمارات ضخمة تنوء عنها كواهل معظم الدول خصوصًا تلك التي تحتاج إلى زيادة الإنتاج الزراعي. ومما يضاعف من التحديات التي تواجه زيادة الإنتاج العالمي الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر مما يؤثر على القوى العاملة الزراعية.

فإذا أضفنا إلى ذلك شكل الإنتاج العالمي، ومن ثم تجارته وخصوصًا في الحبوب، يشير إلى درجة عالية من درجات الاحتكار مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ؛ فهناك عشر دول[2] تتحكم في 92.7% من صادرات القمح (World's top Exports, 2018)، وست دول[3] تتحكم في 75.6% من صادرات الأرز في 66% من صادرات الأرز الدولية (World's top Exports, 2018)، ويترتب على كل ما سبق ونظرًا للطلب المتزايد على الغذاء ليس فقط زيادة أسعاره وإنما أيضًا التقلب الشديد فيها، ويؤثر ذلك بصورة أساسية على الدول المستوردة وبصورة خاصة الدول العربية والتي تستورد ما يناهز 50% من احتياجاتها الغذائية من الخارج، ويعود التقلب في أسعار الغذاء واتجاهها إلى الارتفاع إلى أسباب عدة من بينها ارتفاع أسعار

[2] الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا واستراليا وفرنسا وأوكرانيا والأرجنتين وألمانيا ورومانيا وبلغاريا

[3] الهند وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وفيتنام

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 6 07/02/19 12:54

الوقود والتغير في المناخ لعدم استقراره بما يؤثر على إنتاجية الأراضي الزراعية وعدم ثبات الطاقة الإنتاجية لها، هذا بالإضافة إلى تدخل الأبعاد السياسية في تجارة المواد الغذائية وخصوصًا الحبوب.

3. قضايا الأمن الغذائي العربي

يصل عدد السكان العرب حوالي 400 مليون نسمة بما يشكل 5.4% من سكان العالم، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز 2.347 تريليون دولار، وهو ما يشكل أقل من 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، وتستوعب الزراعة العربية حوالي 20% من قوة العمل العربية، ومع ذلك ؛ فإن مساهمتها في الناتج المحلي العربي لا يزيد عن 6.1% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017)، وعلى الرغم من أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي تناهز 197 مليون هكتار (حوالي 14% من الأراضي العربية)، إلا أن المساحة المنزرعة لا تزيد عن 71.1 مليون هكتار، وهو ما يشكل أقل من 36% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة؛ فإذا أضفنا إلى ذلك أن الدول العربية تنتمي إلى الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية، إذ لا يزيد المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه عن 700 مم^3 مقابل 7000 مم^3 على المستوى العالمي، ومن المحتمل أن يقل هذا النصيب حتى 500 مم^3 بحلول عام 2050 في ضوء معدلات النمو السكاني وتناقص كميات المياه التي ترد إلى الدول العربية من الأنهار المشتركة، والتي تتحكم دول الجوار في منابعها، وهي تمثل نصف كمية المياه المتاحة، كما أن 88% من المياه المتاحة في الوطن العربي تستخدم في الزراعة، ويتم إهدار 50% على الأقل، هذا فضلاً عن تدني المستوى التكنولوجي للري في الوطن العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017)، ومما يضيف إلى شح المياه أن الدول العربية فقيرة من حيث سقوط الأمطار ؛ حيث إن المعدل السنوي للهطول المطري يصل إلى حوالي 160 ملم، بينما يصل المتوسط العالمي إلى 700 ملم، ولا شك أن نقص المياه يلقي بظلاله على مسألة تحقيق الأمن الغذائي العربي ؛ فمن المؤكد أن المنطقة العربية تقع ضمن تصنيف الأراضي الجافة وشديدة الجفاف (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

ولقد ترتب على ما سبق وقوع فجوة غذائية في الوطن العربي بما يصل إلى 33.8 مليار دولار وتتركز في الحبوب بصفة خاصة بمعدل 71.2% ويمثل القمح قمة الاحتياجات العربية (44% من قيمة الفجوة)، وهذه نتيجة طبيعية لتدني نسبة إنتاج القمح إلى الإنتاج العالمي (3.07%) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017)، ومن المعلوم أن مصر تسهم بحوالي 1.24% من إنتاج القمح العالمي، إلا أنها من أكبر الدول العربية المستوردة له ؛ 12.1% (FAO, 2018) نظرًا لتفاقم الزيادة السكانية، ومن ثم ؛ زيادة معدلات الاستهلاك منه (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

وتلجأ الدول العربية إلى الاستيراد من الخارج لاحتياجاتها من الغذاء، مما يشكل عبئًا اقتصاديًا شديد الخطورة ؛ ففي عام 2015، بلغت قيمة الصادرات العربية من الغذاء 25.142 مليار دولار وقيمة الواردات 85.093، مؤدى ذلك أن الدول العربية تواجه عجزًا شديدًا في معظم مجموعات الغذاء الرئيسية باستثناء الأسماك والبطاطس والخضار والفاكهة، وتبلغ نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات العربية حوالي 15% تشكل السلع الغذائية المصنعة منها حوالي 20.7% والحبوب حوالي 19.17% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

ومما يعقد من فجوة الأمن الغذائي في الوطني العربي صعوبات الحصول على الغذاء سواء بسبب الموارد المالية الضيقة للأفراد أو ارتفاع أسعار الغذاء أو النمو السكاني المتزايد؛ فمن المعروف أن متوسط دخل المواطن العربي منخفض عن قرينه على المستوى الدولي ويزداد هذا الانخفاض خارج الدول العربية المنتجة للنفط مما يشكل عائقًا أمام المواطنين للحصول على الغذاء الكافي ؛ فبينما يصل متوسط دخل الفرد في قطر إلى حوالي 124.1 ألف دولار، لا يزيد في جزر القمر عن 1.6 ألف دولار (The World Fact Book, 2018)، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدل الزيادة السكانية (1.55%) عن مثيلاتها في العالم (1.25%)، ولا شك أن ذلك يزيد من الطلب اليومي على الغذاء، كما يزيد من عدد الذين يعانون من سوء التغذية ليصل إلى حوالي 40.2 مليون نسمة أي حوالي 10% من سكان العرب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017)، ويقدر أن يصل إلى 120 مليون عام 2030 و150 مليون عام 2050، كما ورد

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 7 07/02/19 12:54

على لسان حسين جدين ممثل الفاو (الشروق، 2018/10/22)، ينبغي أن نشير إلى عدد كبير من الدول العربية يعاني من الصراعات المسلحة مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا والصومال، مما يؤدي إلى تعقد أزمة الأمن الغذائي العربي ؛ ففي الوطن العربي، يتمثل العجز في السعرات الحرارية والبروتين والدهون عام 2017 في 161.2 مليار كيلو كالوري و3.2 مليون طن بروتين و7.1% مليون طن دهون (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

ومما يزيد الصورة تعقيدًا أن كمية الفاقد والهدر كبيرة على المستوى الدولي والعربي، إذ تصل في الحالة الأولى إلى إهدار ثلث الغذاء المتاح للإنسان، وترتفع هذه النسبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ما يزيد عن 60 مليار دولار، ويبلغ الفاقد في الوطن العربي من السلع الغذائية 34.75% من إجمالي الإنتاج، منها ؛ 78.53% في مرحلة الحصاد والتخزين والتصنيع والتعبئة والتوزيع حتى قبل أن يصل إلى المستهلك، ولا شك أن تجنب هذا الهدر يمكن أن يزيد من الأمن الغذائي العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

وقد ترتب على ما سبق ازدياد الفجوة الغذائية، والتي لا تقل عن 34 مليار دولار، وهو ما يمثل عبئًا ثقيلاً على الاقتصاديات العربية المثقلة أصلاً، وخطورة هذه الفجوة، والتي يمكن ترجمتها إلى معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة تتركز في الزيوت النباتية والحبوب والبقوليات والسكر، وهي سلع مهمة للمستهلك العربي (جدول رقم 5)، ومما لا شك فيه أن هناك مقومات كثيرة للأمن الغذائي العربي، وإن كانت تستلزم -قبل التعرض لها- أمرين رئيسيين، يتمثل أولاها في النظرة القومية والتخلي عن الاتجاهات القطرية المحدودة، والحقيقة أنه تمّ خلال المرحلة الماضية توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية، وفي إطارها تم إعداد استراتيجية الأمن الغذائي العربي عام 1980 وتشكيل فريق الأمن الغذائي عام 1983، والذي قام بإعداد 153 مشروعًا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعًا منها تحظى بالأولوية، إلا أن تلك المشاريع اعترضتها مجموعة من العقبات حالت دون تنفيذها ويمكن تلخيصها في غياب الإرادة السياسية (صندوق النقد العربي، 2009)، وثانيها الإدارة الكفأة الفعالة للموارد العربية وتحولها إلى الإدارة بالمبادرة وعدم الاقتصار على الوضع القائم، ويسبق هذين بالضرورة تخفيف الصراعات العسكرية المميتة التي تأتي على كل أخضر ويابس وبالقطع تؤدي إلى مزيد من الانكشاف الغذائي العربي.

جدول رقم 5 : نسبة الاكتفاء الذاتي بحسب السلع الغذائية في البلدان العربية

السلع	نسبة الاكتفاء الذاتي بحسب السلع الغذائية في البلدان العربية
	2011
الحبوب	45.55
السكر	36.85
الدهن والزيوت	54.35
اللحوم	76.19
الفواكه والخضار	106.19
الأسماك	98.19
سلع أخرى	82.50
المتوسط	70.48 71.69

المصدر : عبد الكريم صادق وأخرون، 2014

شكل رقم 3 : الصادرات والواردات الزراعية العربية 2015-2010

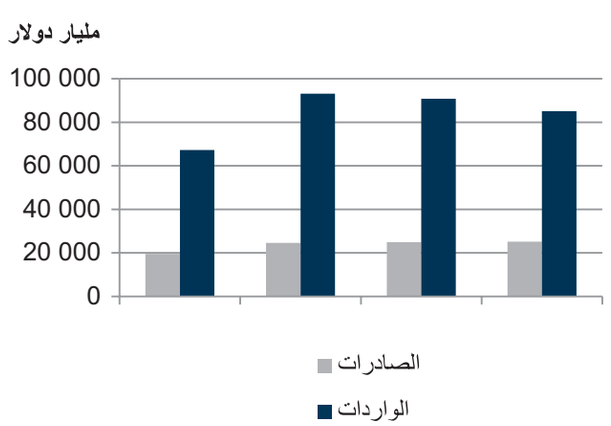

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 8 07/02/19 12:54

3 – الإدارة بالمبادرة (Management by Initiative (MBI:

في الدراسة المتميزة التي قام بتأليفها كل من نازلي شكري وروبرت نورث حول التنبؤ بالصراعات الدولية وكيفية مواجهتها، قدما معادلة بسيطة ولكنها دالة تشير إلى أن عدم التوازن بين العناصر الثلاثة الآتية يدفع نحو التحول إلى الصراع.

الموارد الطبيعية + التكنولوجيا

السكان

وأن عبقرية إدارة هذه العناصر من شأنها، أولاً- التنبؤ باحتمالات الصراع، وثانيًا إدارة الصراع الراهن بصورة تؤدي إلى احتوائه والحد من تصاعده، ولا شك أن عبقرية الإدارة هي مسألة رئيسية وإن كنا نرى أن الأهم هو **الإدارة بالمبادرة Management by Initiative** بمعنى أن دور الإدارة لا ينبغي أن يقف عند حد التحسين حتى وإن طال كافة متغيرات الأمن الغذائي لأنه محدود في مداه وغاياته ولكنه ينبغي أن يؤدي إلى **الإسراع في طرح وتنفيذ فكرة أو آلية بهدف التغيير الإيجابي المتشابك**، ولا يتعامل مع جمود الوضع الراهن وعسر تحوله إلى وضع ملائم ومحفز، إن الإدارة بالمبادرة تعني بأن وظيفة الإدارة لا تتوقف عند التنفيذ ولا المتابعة ولكنها تمتد إلى تقديم مبادرات فعالة ومواتية ثم التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة لإيجاد تناغم بينها إزاء الاستجابة لمتطبات التغيير، ومن المعلوم أن الإدارة تتحرك بفاعلية إذا تعرض أمن واستقرار وبقاء الدولة للخطر، ومن نافلة القول التأكيد على أن الأمن الغذائي يقع في قلب الأمن القومي العربي، ولعل ذلك ما دفع خبراء الاقتصاد العرب إلى تأسيس "الاتحاد العربي للاقتصاديين الزراعيين" بغرض التفكير في مبادرات قومية فعالة.

وقبل الولوج إلى المبادرات وكيفية إدارتها بفاعلية، علينا أن نؤكد أنه من حيث المبدأ لابد من النظر إلى الغذاء باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية ؛ فمن حق المواطن الحصول على الطعام المغذي والآمن والكافي، ويتطلب ذلك إعطاء أولوية لأولئك المعرضين للخطر أو الذين يعانون من سوء التغذية، ويتفق هذا المبدأ مع وثائق الأمم المتحدة ومع ما طرحناه في المقدمة حول الرفاهة أي إشباع الحاجات الأساسية وعلى رأسها الغذاء، ومع ما ورد في وثيقة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره عام 1994 بشأن الأمن الغذائي كمكون رئيسي للأمن القومي، وترتيبًا على ذلك، تقبع الكرة في ركن الدول العربية التي عليها أن تتخذ من السياسات -كما سنرى- ما يلبي الاحتياجات الغذائية لمواطنيها وتوفيرها لهم في حدود القدرات المادية لهم كوظيفتين من الوظائف الخمس الرئيسية للدولة، أو ما يطلق عليهما الوظيفة الاستخراجية/ الإنتاج والوظيفة التوزيعية.

وهكذا ؛ فإن النظم السياسية العربية، وهي تقدم الغذاء بالكمية والجودة اللازمتين للمواطن تقوم بأداء عدد من وظائفها الرئيسية، كما تؤدي ما عليها إزاء حق من حقوق الإنسان لمواطنيها، ويمكن للإدارة العربية أن تقدم على الأقل خمس مبادرات لعلاج القصور في الأمن الغذائي في الوطن العربي وسد الفجوة الغذائية والتحول من الزراعة التقليدية إلى الاستثمار في الزراعة الذكية.

1. **دور الإدارة في المدافعة/ المناصرة Advocacy** بشأن السياسات العامة التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، ويأتي على قمة هذا الدور الدفع إلى تعبئة قومية عامة لدى المؤسسات الزراعية ومؤسسات الري ومؤسسات التسويق والنقل والجامعات ومعاهد البحث العلمي والصناعة لبذل مزيد من الجهد نحو تأصيل فكر مجابهة القصور في الأمن الغذائي، ولما كان من الضروري وجود مظلة تتحرك في إطارها الإدارة العربية فإن جامعة الدول العربية من شأنها أن تلعب هذا الدور من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية وصندوق النقد العربي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وتشير الخبرة التاريخية، خصوصًا في الإطار القومي، أن دور المدافعة هو دور لا غنى عنه إذا كان الغرض هو الانتقال من حالة الجوع إلى حالة الرضا الغذائي.
2. **الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الذكية**، ويقصد بذلك التركيز على الاستغلال الأمثل للزراعة بأقل مساحة من الأرض وأقل كمية من المياه بأفضل الشروط الصحية والبيئية للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل، إن هذا التحول، والذي سبقت إليه دول عديدة، يشكل خيارًا مستقبليًا واعدًا للعالم العربي لتحقيق إنتاج زراعي مستدام

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 9 07/02/19 12:54

ومواجهة معضلة محدودية الموارد والتغير المناخي التي تواجه القطاعات الزراعية.

ولا شك أن التنمية الزراعية المستدامة من خلال الزراعة الذكية هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وفي هذا الإطار ؛ فإنه من الضروري التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التصنيع الغذائي والتكنولوجيا الحيوية لتعزيز النوعية والسلالة وتحسين المواصفات، وتكنولوجيا "النانو" لتحسين فوائد الغذاء وسلامته، وهكذا ؛ فإن أساليب الإنتاج والاستثمار الزراعي التقليدي لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات المتصاعدة للسلع الغذائية مقابل الزيادة السكانية في الدول العربية ؛ فمن المعروف أن أكثر من 50% من النمو التراكمي للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى التقدم التكنولوجي، وينطبق نفس الشيء على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويثبت ذلك أنه لم يعد امتلاك الموارد التقليدية تنافسيًا مقارنةً بالميزات التفضيلية الكبيرة المبنية على استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي (صندوق النقد العربي، 2017)، بيد أن ذلك يتطلب بصورة ملحة الدور التنسيقي للإدارة في هذا المجال لا غنى عنه.

3. **المبادرة بسياسات زراعية جديدة (Policies)** : يتطلب الأمن الغذائي العربي حتمية المبادرة بسياسات زراعية جديدة تتجه نحو الزراعات الأكثر غنىً بالغذاء ونظم الغذاء التي تحتاجها عملية التركيز على الأمن الغذائي وتغذية الأطفال أقل من 5 سنوات وأطفال المدارس والمراهقات والسيدات لكسر الحلقة الخبيثة المرتبطة بسوء التغذية، ويرتبط بذلك ضرورة تطوير السياسات الزراعية من سياسات الحياد إلى سياسات التدخل الحكومي لضمان إتاحة الغذاء الغني بالعناصر الغذائية والتغلب على عقدة الحلقة الخبيثة بين الأجيال، ويرتبط ذلك بالضرورة توثيق الشراكة بين الحكومات العربية والقطاع الخاص باعتباره شريكًا لا غنى عنه، وأهمية تكريس دور صغار الملاك، والذين ينتشرون في الريف العربي، والذين يمثلون أغلبيّة المزارعين ويستحقون المساندة من الحكومات، وتلعب الإدارة دورًا تنسيقيًا مهمًا مع المؤسسات المالية العربية خصوصًا تلك المعنية بتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لوضع ذلك موضع التنفيذ.

4. **إدارة الموارد المائية :** اتضح بجلاء مما سبق مدى المُهدر من المياه العربية، والذي يضيف إلى شح المياه، ويتطلب ذلك بالضرورة تعزيز دور البحوث في إدارة الموارد المائية وأهمية التكاتف من أجل التوصل إلى تطوير البذور المقاومة للجفاف، وتلك التي تحتاج مياه أقل وضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الصدد ؛ فمن المعلوم أن هناك دولاً تستزرع المحاصيل الغذائية دون الحاجة إلى تربة وباستخدام كمية محدودة للغاية من المياه، والتي يطلق عليها الزراعة الرأسية، دون أن تستفيد من ذلك الدول العربية.

5. **المبادرة بالبحث في إدارة الفاقد من الغذاء،** وبصفة خاصة الحبوب، وعلى رأسها القمح، والذي يصل في بعض الدول العربية، مثل ؛ مصر إلى ما يربو 30% من إجمالي الإنتاج، وذلك نتيجة لسوء منظومة التخزين والتوزيع والتسعير والإشراف والرقابة، وهذه معضلة متكررة في معظم الدول العربية، ومن ثم ؛ ينبغي أن تمس المبادرة ليس دولاً عربية بعينها وإنما مجموعة الأقطار العربية.

على الرغم من وجود قضايا عديدة في الوطن العربي لا يمكن حلها إلا باتباع سياسات قومية والتخلي عن السياسات القطرية المحدودة إلا أنّ ذلك يصير أكثر إلحاحًا بالنسبة للأمن الغذائي، والذي لا يمكن حلّه على المستوى القطري وحده، والواقع أنه وجدت مبادرات محدودة في مداها ومضمونها وأبعادها بصورة تكاد تعكس عدم الإرادة السياسية لحل مشكلة الجوع والأمن الغذائي في الوطن العربي ؛ ففي قمة الرياض عام 2013 -على سبيل المثال- تقدمت السودان بمبادرة تركز على تعزيز الاستثمار في السلع الغذائية الرئيسية موضع التنفيذ، ومن ثم ؛ فإنه ينبغي التوصل إلى مبادرات تتولى القيام بها وحملها والدفاع عنها الإدارة العربية بشأن وضع خطة استثمار عربية كبرى في الزراعة بأراضي السودان الخصبة، والتي يمكن بالفعل أن تسدّ العجز في الأمن الغذائي العربي، وينقل المنطقة من سوء التغذية إلى الغذاء الكافي والصحي، وإن كان ذلك يتطلب

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 10 07/02/19 12:54

بالضرورة شراكة دولية فعالة خصوصًا فيما يتعلق بتكنولوچيا الزراعة والتصنيع الزراعي، وربما يكون ذلك حافزًا لشراكة مستقبلية مع الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية.

المؤتمر العربي السادس للاستثمار في الأمن الغذائي (2018)، الفچيرة، 14-15 نوفمبر.

أندرس چاچيرسكوج (2017)، ما العلاقة بين الغذاء والأمن في العالم العربي ؟ المدونة العربية للأمن الغذائي والتغذية، 20 ديسمبر.

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/food-security-arab-world

جبارة مراد وراتول محمد (2016)، الأمن الغذائي في الوطن العربي : إنجازات وتحديات 2000-2012، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، يناير، ص. 71-82.

شاهيناز العقباوي (2014)، مع خطة إنشاء خمسين صومعة جديدة : القمح المصري في العراء !، 17 أكتوبر، الأهرام العربي.

صندوق النقد العربي (2009)، الأمن الغذائي في الدول العربية (الفصل العاشر : المحور)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص. 171-200.

صندوق النقد العربي (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، القاهرة.

عبد الكريم صادق ومحمود الصلح ونجيب صعب (تحرير) (2014)، الأمن الغذائي : التحديات والتوقعات، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت.

عبد المنعم المشاط (1989)، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة.

محمد السيد أرناؤوط (2016)، النهوض بمحصول القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي، اخترنا لك، وزارة الزراعة، العدد 197، أكتوبر.

محمد آيت قاضي (2013)، التحديات التي تواجه إمدادات الغذاء العالمية في أمن الماء والغذاء في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص. 217-235.

Almashat, Abdulmonem (1985), National Security in the Third World, West View Press, Boulder; Colorado.

Almashat, Abdulmonem and Salwa Mekky (2019), State Survival Bureaucracy (SSB): State Sustainability after Arab Revolutions, Review of Economics and Political Science, Emerald Group Publishing.

Food and Agricultural Organization FAO (2009), 2050: A Third More Mouths to Feed, How to Feed the World 2050, United Nations.

http://www.fao.org/news/story/en/item/35571/icode/

_____ (2018), Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia: Key trends in the Agrifood sector.

_____ (2018), The State of Food Security and Nutrition in the World, United Nations.

_____ (2014), The Water-Energy-Food Nexus: A New Approach in Support of Food Security and Sustainable Agriculture,

Gabriel C. Almond & G. Bingham Powell (1966), Comparative Politics: A Developmental Approach, Boston, Little Brown and Company.

Nazli Choucri and Robert North (1975), Nations in Conflict: National Growth and International Violence, W H Freeman & Co, USA.

United Nations (2000), Millennium Development Goals.

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 11 07/02/19 12:54

_____ (2015), Zero Hunger: Why It Matters.

https://www.un.org/sustainabledevelopment/hunger/

UNDP (1994), Human Development Report.

World Bank (2017), Food Security.

http://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/ensure-food-security

World's Top Exports (2018), Rice Exports by Country.

http://www.worldstopexports.com/rice-exports-country/

_____ (2018), Wheat Exports by Country.

http://www.worldstopexports.com/wheat-exports-country/

http://www.un.org/en/events/pastevents/millennium_summit.shtml

_____ (2015), Sustainable Development Goals. https://www.un.org/sustainabledevelopment/

_____ (1948), Universal Declaration of Human Rights, Department of Public Information, United Nations.

_____ (2015), World Population Projected to Reach 9.7 Billion by 2050, Department of Economics and Social Affairs.

http://www.un.org/en/development/desa/news/population/2015-report.html

SİMPACT

BULLETIN_CEMI_01_AR.indd 12 07/02/19 12:54